



The impact of government expenditure on bank Credit through changes in oil rents in Iraqi economy

*أثر الانفاق الحكومي في الائتمان المصرفي في ضوء تغير الربح النفطي في الاقتصاد العراقي

**مروة جبار عمران **أ.د. خالد حسين علي **أ.م.د. ايهاب عبد السلام محمود

Abstract :

The research aims to analyze government spending and its impact on bank credit through oil rents in the Iraqi economy for the period (2004-2021). The problem of the research was the weak performance of the spending fiscal policy in addressing the economic and financial fluctuations in the Iraqi economy and its negative impact on banking activity to provide the necessary credit to finance the activities of the developmental economy and to finance the salaries of employees and the wages of workers in state agencies, as a result of the failure to find alternative sources of income and gross domestic product and its total dependence On the crude oil sector, which is directly affected by fluctuations in global prices, and in the event of fluctuations in oil revenues, the government will resort to bank borrowing to finance its public expenditures due to the lack of alternative sources. The researcher hypothesized that there is a relationship

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

and a positive effect between government spending and bank credit granted to the economic sectors by increasing oil revenues in the Iraqi economy. The researcher developed a standard model consisting of the independent variable represented by oil revenues and its impact on the dependent variable (bank credit) when government spending is a mediating variable. The researcher reached the following conclusions: The results of testing oil revenues (the independent variable) and government spending (the mediating variable) have a significant impact on the dependent variable (bank credit), and in light of the (F, r, R²) tests, which indicated that the results were good and had a significant impact. in bank credit. It corresponds to the reality of the Iraqi economy. The fact that oil revenues are the main source for financing government spending, and in the event of a decline, it will lead to the state's tendency to borrow from banks as an alternative source to finance its current spending.

المستخلص : يهدف البحث إلى تحليل الانفاق الحكومي وأثره في الائتمان المصرفي من خلال الربع النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢١). وتمثلت مشكلة البحث بضعف أداء السياسة المالية الانفاقية في معالجة التقلبات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي وانعكاس ذلك سلباً على النشاط المصرفي لتوفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة الاقتصاد التنموية وتمويل رواتب الموظفين وأجور العمال في أجهزة الدولة وذلك ناجم عن عدم ايجاد مصادر بديلة للدخل والنواتج المحلي الاجمالي واعتمادها الكلي على قطاع النفط الخام الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات اسعاره العالمية، وفي حال حدوث تقلبات في الايرادات النفطية سيؤدي لجوء الحكومة إلى الاقتراض المصرفي لتمويل نفقاتها العامة لعدم وجود مصادر بديلة. وقد وضعت الباحثة فرضية مفادها إن مفادها أن هناك علاقة وتأثير ايجابي بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي. وقد وضعت الباحثة نموذج قياسي يتكون من المتغير المستقل المتمثل بالإيرادات النفطية وتأثيرها على المتغير التابع (الائتمان المصرفي) عندما يكون الانفاق الحكومي متغير وسيطاً. وتوصلت الباحثة الاستنتاجات الآتية: بينت نتائج اختبار الإيرادات النفطية (المتغير المستقل) والانفاق

الحكومي (المتغير الوسيط) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الائتمان المصرفي)، وفي ظل اختبارات (R^2 ، r ، F) التي أوضحت إن النتائج كانت جيدة ولها تأثير معنوي في الائتمان المصرفي. وهو يتطابق وواقع الاقتصاد العراقي. كون الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الانفاق الحكومي، وفي حال تراجعها سيؤدي إلى توجه الدولة إلى الاقتراض من المصارف كمصدر بديل لتمويل انفاقها الجاري.

المقدمة: يعد الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية للدولة، ويتضمن مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة لتمويل أنشطتها الاقتصادية لغرض تحقيق المنفعة العامة، ويشمل نوعين من الانفاق هما الانفاق الاستهلاكي وهو ما تنفقه الحكومة على الرواتب والأجور التي تدفعها إلى الموظفين والعاملين في أجهزتها العامة، نفقات الصيانة ونفقات فوائد أقساط الدين العام، أما النوع الثاني فهو الانفاق الاستثماري ويشمل المبالغ المالية التي تنفقها الحكومة لزيادة الطاقة الانتاجية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ويشمل (نفقات التربية والتعليم، نفقات القطاع الزراعي والغابات، نفقات القطاع الصناعي، قطاع النقل والمواصلات). ويعتمد الانفاق الحكومي في العراق على الإيرادات النفطية، إذ كلما زادت الإيرادات النفطية – سواء بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية أو بسبب زيادة كمية الصادرات النفطية أو كلاهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي. وذلك لأن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد كلياً على قطاع النفط الخام، إذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة (٩٥%) من مجموع الإيرادات العامة للموازنة العامة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على قطاع النفط بنسبة (٦٠%). ففي الوقت الذي تتراجع فيه أسعار النفط الخام في السوق العالمية، سيؤدي إلى انخفاض عائدات تصدير النفط الخام وبالتالي تنعكس على الإيرادات العامة والذي بدوره يؤثر سلباً على انخفاض الانفاق الحكومي ، وفي هذه الحالة ستلجأ الحكومة إلى مصادر أخرى كالاقتراض من المصارف التجارية أو مؤسسات الإقراض الأخرى لتمويل الموازنة العامة. الأمر الذي سينعكس سلباً على نشاط القطاع المصرفي في توفير الائتمان المصرفي لتمويل كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين في الاقتصاد العراقي.

أولاً: مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث بضعف أداء السياسة المالية الانفاقية في معالجة التقلبات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي وانعكاس ذلك سلباً على النشاط المصرفي لتوفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة الاقتصاد التنموية وتمويل رواتب الموظفين وأجور العمال في أجهزة الدولة وذلك ناجم عن عدم إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي واعتمادها الكلي على قطاع النفط الخام الذي يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعاره العالمية، وفي

حال حدوث تقلبات في الإيرادات النفطية سيؤدي لجوء الحكومة إلى الاقتراض المصرفي لتمويل نفقاتها العامة لعدم وجود مصادر بديلة.

ثانيا : أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الانفاق الحكومي ودوره في تنشيط حركة الاقتصاد باعتباره أحد الأدوات الرئيسة للسياسة المالية، وتمكين الحكومة من تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الطاقة الانتاجية وتقليل معدلات البطالة وزيادة مستوى الدخل والانتاج. وأن الانفاق الحكومي يعد ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك من خلال تأثيره على نشاط الجهاز المصرفي في توفير الائتمان اللازم لتمويل أنشطة التنمية الاقتصادية في البلد

ثالثا : أهداف البحث:

١. تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والريع النفطي والائتمان المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية.

٢. قياس وتحليل العلاقة الانفاق الحكومي والريع النفطي والائتمان المصرفي .

رابعا : فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير ايجابي بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي.

خامسا : منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب التحليلي الوصفي التحليلي القائم على توظيف النظرية الاقتصادية لمعرفة العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي، والأسلوب الكمي باستخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير الوسيط.

سادسا : حدود البحث: تم اختيار الاقتصاد العراقي كحالة دراسية، وللمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١ م).

المبحث الأول / الاطار النظري للانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي.

اولا : الاطار النظري للانفاق الحكومي: ويعرف الانفاق الحكومي بأنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تقوده هذه الدولة (عبد الحميد، ٢٠٠٧، ص ١٧٣)، كما يعرف بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق النفع العام. (فتاوي، ٢٠٠٦، ص ٤٤).

ثانياً : الائتمان المصرفي: كما يعرف بأنه القوة الشرائية المتاحة للمقترض، إذ أن أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حالياً على الانتظار الحصول على المورد المالي، ولا بد لهذا العمل من سعر أو تكلفة تتمثل بسعر الفائدة التي حصل عليها المقترض (roger , 1990, 20).

ثالثاً : الربيع النفطي : هو الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز ويعد ربحاً بامتياز، إذ أن هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما، وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يبرر ذلك الفارق كون تلك الثروة ناضبة لا محالة، وبالتالي يجب دفع بدلاً عنها، لعدم امكانية تجديد مصدرها ولحماية حقوق الاجيال القادمة في ثروات بلدانهم ، إلا أنه ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فأن هذا الأخير يتضمن ربحاً اقتصادياً بامتياز (ابراهيم، ٢٠٠٦ ، ٧).

رابعاً : العلاقة بين الانفاق الحكومي والربيع النفطي والائتمان المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية.

إنّ البلدان الريعية أي التي تعتمد على الإيرادات النفطية تتسم اقتصاداتها بعدم الاستقرار، وذلك لعدم استقرار أسعار النفط أو عدم استقرار صادراته فيتج عن ذلك ارتفاع أو انخفاض الانفاق الحكومي بسبب اعتماد هذه البلدان على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ففي حالة ارتفاع الإيرادات الذي يؤدي بدوره الى زيادة دخول الافراد من خلال زيادة رواتب الموظفين أو إعانات شبكة الحماية الاجتماعية وكذلك زيادة الانفاق على المشاريع الاقتصادية الاستثمارية (العلي، ٢٠١٨ ، ١١) . ان هذه الزيادة تؤدي الى تقليل السحوبات من حساباتهم المصرفية او ادخار الجزء الفائض عن حاجة الافراد لدى المصارف وبذلك سوف يؤدي الى زيادة الاموال او السيولة في المصارف وهذا بدوره يؤدي الى زيادة قابلية المصارف على منح الائتمان المصرفي (النجار، ١٩٩١ ، ٢٣٥)، ومن هنا تبرز العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والإيرادات النفطية اي ان الوفرة في الإيرادات النفطية سوف تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي الزيادة في منح الائتمان المصرفي (keliuoyte, 28-29 , 2015)، ويحدث العكس في حال انخفاض الإيرادات النفطية اذ سيؤدي ذلك إلى العجز في الموازنة العامة بسبب اعتمادها بشكل رئيس على الإيرادات النفطية وقد تضطر الى اللجوء للاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لسد النقص في تسديد النفقات الحكومية المتمثلة بالرواتب والأجور والمستحقات والمشاريع الأخرى، مما يجعلها تتحمل الفوائد المترتبة على القروض الممنوحة من قبل المصارف. وإذا استمر ذلك سيدفع الدولة الى تسديد هذه الديون (الاقتراضات) بالعملة الصعبة (كنعان، ٢٠٠٩ ، ٢٧٠).

المبحث الثاني - توصيف النموذج القياسي

أولاً : توصيف النموذج القياسي :لتوصيف العلاقة بين المتغيرات يجب اولا تحديد نوع كل متغير (مستقل، وسيط، معتمد) وحسب النظريات الاقتصادية، وكما موضح في الجدول (١):

جدول (١) متغيرات النموذج القياسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية
الائتمان المصرفي	Banking Credit	معتمد	BC
الانفاق الحكومي	Government Expenditure	وسيط	GE
الايادات النفطية	Oil Revenues	مستقل	OR

المصدر: من إعداد الباحثة.

وسيتم استخدام اسلوب تحليل المسار لتمثيل العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، وبهذا سيكون لدينا اربعة نماذج قياسية وكما يأتي: .

النموذج القياسي الاول: تأثير المتغير المستقل (الايرادات النفطية) على المتغير الوسيط (الانفاق الحكومي).

ان صيغة النموذج القياسي الاول يمكن تمثيلها كالآتي:

$$GE_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

النموذج القياسي الثاني: تأثير المتغير الوسيط (الانفاق الحكومي) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي).

ان صيغة النموذج القياسي الثاني يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 GE_i + e_i$$

النموذج القياسي الثالث: تأثير المتغير المستقل (الايرادات النفطية) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي).

ان صيغة النموذج القياسي الثالث يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

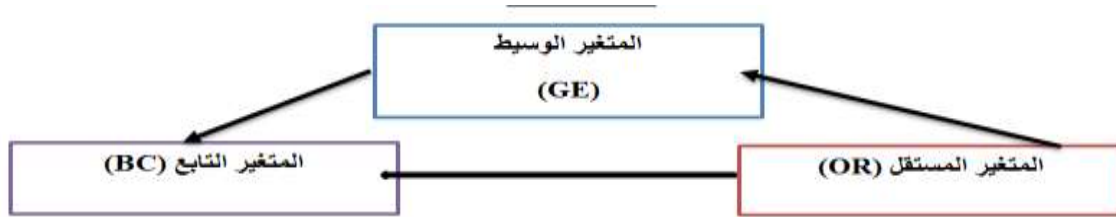
النموذج القياسي الرابع: تأثير المتغير المستقل (الايرادات النفطية) والمتغير الوسيط (الانفاق الحكومي) على المتغير المعتمد (الائتمان المصرفي).

ان صيغة الانموذج القياسي الرابع يمكن تمثيلها كالآتي:

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + \beta_2 GE_i + e_i$$

المخطط (١) يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

المخطط (١) متغيرات الأنموذج



المصدر : من اعداد الباحثة حسب النظريات الاقتصادية.

ثانياً : العلاقة بين متغيرات الأنموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية : سيتم التعرف على طبيعة العلاقة والتأثير بين المتغير المستقل (OR) والمتغير المعتمد (BC) بوجود المتغير الوسيط (GE) حسب النظرية الاقتصادية، وكما موضح ادناه:

١. العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الحكومي : إنَّ العلاقة بين الايرادات النفطية والانفاق الحكومي هي علاقة طردية، كلما ارتفعت الايرادات النفطية كلما ارتفع الانفاق الحكومي ، وخاصةً في الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

٢. العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي : تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي، كلما زاد الانفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من أجل تمويل احتياجات المؤسسات الحكومية وخاصةً عندما تنخفض الايرادات الحكومية الاخرى.

٣. العلاقة بين الايرادات النفطية والائتمان المصرفي: إنَّ العلاقة بين الايرادات النفطية والائتمان المصرفي هي علاقة عكسية، أي كلما زادت الايرادات النفطية كلما تراجعت الدولة بالاقتراض من المصارف لتمويل الايرادات الحكومية العامة.

المبحث الثالث - تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي والريع النفطي

يلاحظ من خلال الجدول (٢) أن الايرادات النفطية قد ارتفعت من (٣٢،٦٢٧،٢٠٣) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٣٩،٤٨٠،٠٦٩) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢١،٠٠%) واستمرت بالارتفاع لغاية عام (٢٠٠٨) لتصل قيمتها إلى

(٧٥،٣٥٨،٢٩١) مليون دينار وكذلك حقق الانفاق الحكومي ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى (٥٩،٤٠٣،٣٧٥) مليون دينار عام (٢٠٠٨) وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكست ايجاباً على النشاط الاقتصادي وتحقيق فائضاً في الموازنة العامة، بالمقابل شهد الائتمان المصرفي زيادة مستمرة ، إذ بلغ (٨٢٤،٦٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٤) واستمر بالزيادة لغاية عام (٢٠٠٨) ليصل إلى (٤،٥٨٧،٤٥٤) مليون دينار ، ولكن هذه الزيادة لم تكن لمنح القروض لتمويل الانفاق الحكومي، وانما كانت بسبب الطلب المتزايد على القروض والسف من قبل الزبائن لأغراض استهلاكية كسلف الزواج وسلف شراء السيارات ، وقروض البناء، وكذلك لأغراض انتاجية لتمويل المشاريع وزيادة الطاقة الانتاجية. فضلاً عن منح القروض إلى القطاع الحكومي من اجل تعمير المنشآت الانتاجية التي تعرضت إلى عمليات التخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية عام (٢٠٠٣).

كما شهدت الايرادات النفطية ارتفاعاً مستمراً لتبلغ (١١٦،٥٩٧،٠٧٦) مليون دينار في عام (٢٠١٢) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مرة أخرى والتي تجاوزت الـ (١٠٠) دولاراً للبرميل الواحد، مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي (١١،٧٢١،٥٣٥) مليون دينار والانفاق الحكومي أيضاً إلى (٢٨،٤٣٨،٦٨٨) مليون دينار لنفس العام. وشهدت الايرادات النفطية ارتفاعاً للأعوام المذكورة لتبلغ (٦٥،٠٧١،٩٢٩ ، ٩٥،٦١٩،٨٢٠) مليون دينار على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي ليبلغ (٧٥،٤٩٠،١١٥ ، ٨٠،٨٧٣،١٨٩) مليون دينار وإلى زيادة في الائتمان المصرفي ليبلغ (٣٧،٩٥٢،٨٢٩ ، ٣٨،٤٨٦،٩٤٧) مليون دينار على التوالي.

وفي عام (٢٠٠٩) شهد هذا العام انخفاضاً في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى (٥٨،٩٦) دولار للبرميل الواحد بعد أن كان (٨٨،٨) دولاراً نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨)، مما أدت إلى انخفاض الايرادات النفطية وانخفاض الانفاق الحكومي، وبالتالي انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي وأدت إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصارف. لتمويل العجز في الموازنة العامة. والسبب في ذلك هو انخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة نتيجة ضعف كفاءة الادارة الضريبية وزيادة حالات الفساد الاداري والمالي في هيئة الضرائب. وتقشي حالات المحسوبية في البلد.

شهدت الايرادات النفطية انخفاضاً مستمراً لتبلغ (٩٧،٠٧٢،٤١٠ ، ٥١،٣١٢،٦٢١ ، ٤٤،٢٦٧،٠٦٠) مليون دينار على التوالي، مما انعكست على انخفاض الانفاق الحكومي ليبلغ (٦٧،٠٦٧،٤٣٤ ، ٧٠،٣٩٧،٥١٥ ، ١١٣،٤٧٣،٥١٧) مليون دينار على التوالي، مما أدى

إلى زيادة الائتمان المصرفي ليلبلغ (٣٤,١٢٣,٠٦٧ ، ٣٦,٧٥٢,٦٨٦ ، ٣٧,١٨٠,١٢٣) مليون دينار على التوالي، وان ارتفاع الائتمان المصرفي مقابل انخفاض الإيرادات النفطية وذلك لتعرض البلد لعصابات داعش الارهابية لانخفاض أسعار النفط العالمية فلجأت الدولة إلى الاقتراض من المصارف المحلية باعتباره شكل من أشكال الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة وتمويل الانفاق الحكومي وتسديد رواتب الموظفين.

شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً من (٩٩,٢١٦,٣١٨) مليون دينار عام (٢٠١٩) إلى (٥٤,٤٤٨,٥١٤) مليون دينار عام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٤٥,١٢%) نتيجة آثار الصدمة المزدوجة التي تمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام من (٦٠) دولاراً للبرميل الواحد إلى (٤٠,٦٨) دولاراً للأعوام المذكورة ، مما أدى إلى انخفاض الانفاق الحكومي من (٧٦,٠٨٢,٦٥٩) مليون دينار إلى (٧٦,٠٨٢,٤٤٣) مليون دينار عام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٣١,٩٠%)، مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي من (٤٢,٠٥٢,٥١١) مليون دينار إلى (٤٩,٨١٧,٧٣٧) مليون دينار للأعوام المذكورة وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٨,٤٦%) وجاءت هذه الزيادة في الائتمان من أجل سد العجز في الموازنة لتمويل رواتب الموظفين في ظل الصدمة المزدوجة ، وفي عام (٢٠٢١) شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً إلى (٩٥,٢٧٠,٢٩٨) مليون دينار والانفاق الحكومي أيضاً ارتفع إلى (١٠٢,٨٤٩,٦٥٩) مليون دينار، وبالرغم من تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، لكن الدولة استمرت بالاقتراض من المصارف التجارية لتجنب استمرار العجز في الموازنة العامة وتمويل رواتب الموظفين في القطاع الحكومي. وهذا أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي إلى (٥٢,٩٧١,٥٠٨) مليون دينار. الشكل (١١) يوضح تطور تطور الانفاق الحكومي والإيرادات النفطية والائتمان المصرفي في العراق

المبحث الرابع - التحليل القياسي لدراسة أثر الانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي في ضوء تغيرات الربح النفطي

المطلب الاول: اختبار التوزيع الطبيعي والاستقرارية لمتغيرات الانموذج القياسي:

اولاً : اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey Fuller : ADF) : تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة استقرارية متغيرات الانموذج القياسي وتبين من نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews 12) والواردة في الجدول (A-4) (في الملحق) إن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج لم تستقر عند المستوى (٠) وللحالات الثلاثة (بوجود الحد

الثابت، بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، بدون الحد الثابت والاتجاه العام). ولهذا فقد تم اخذ الفرق الاول (1) لجعل السلاسل الزمنية مستقرة، لكن اوضحت نتائج الجدول (A-5) ان سلسلة المتغيرات للانتمان المصرفي (BC) والايادات النفطية (OR) لم تستقر عند الفرق الاول وانما استقرت فقط سلسلة متغير الانفاق الحكومي (GE) بوجود الحد الثابت وعند مستوى معنوية ١% و ٥%. ولهذا فقد تم اخذ الفرق الثاني (2) لسلسلة المتغيرين الانتمان المصرفي (BC) والايادات النفطية (OR). اوضحت نتائج الجدول (A-6) ان السلاسل الزمنية الانتمان المصرفي (BC) والايادات النفطية (OR) قد استقرت عند مستوى معنوية ١% و ٥% بوجود الحد الثابت.

المطلب الثاني: تحليل المسار للأنموذج القياسي :

اولا اختبار الانموذج القياسي الاول: $GE_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$ - تم اختبار اثر الإيرادات النفطية على الانفاق الحكومي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-1) و (C-2). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل (الايادات النفطية) بلغت (0.948) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي وان قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) اي ان المتغير OR يؤثر معنويا على المتغير GE. كما ان معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (٠,٨٧٨) مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (77%). اضافة الى ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من ان النتائج اعلاه جيدة ومتطابقة مع النظرية الاقتصادية الا ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE) كبيرة جدا حيث بلغت (1.758E+14) وهي قيمة مرفوضة احصائيا، اي ان الانموذج المقترح غير جيد احصائيا ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة بأخذ اللوغاريتم للبيانات كنوع من المعالجة واختبار قوة الانموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (١) ان قيمة معلمة الحد الثابت بلغت (-.07) وهي غير معنوية احصائيا لان قيمة (Sig.) لاختبار (t) اكبر من (0.05) حيث بلغت (0.93). في حين ان قيمة (Sig.) لاختبار معنوية معلمة المتغير OR بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على معنويتها، وان قيمة المعلمة هي (١,٠١) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (OR) و (GE). كما ان قيمة معامل

الارتباط البسيط (R) بلغت (٠,٨٦٧) ويعني ايضا وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي لأن الايرادات النفطية تعد المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الانفاق الحكومي. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد بلغت قيمتهما حوالي (75%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (75%) من التغير الحاصل في المتغير الوسيط (GE) أما المتبقي (25%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الانموذج المقدر.

جدول (١) المؤشرات والتفديرات للأنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-0.070	0.789	-0.089	0.930
log_OR	1.010	0.101	10.02	0.000
R = 0.867 R ² = 0.752 Adjusted R ² = 0.745				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

كما يلاحظ من نتائج الجدول (٢) ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم اي ان الانموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE=0.009) وهي قيمة صغيرة جدا وتدل على دقة الانموذج القياسي المقترح بعد اخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، أي الايرادات النفطية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق الحكومي الاستهلاكي (رواتب الموظفين، أجور العاملين، نفقات الصيانة، ونفقات شبكة الحماية الاجتماعية...الخ). فضلاً عن تمويل الانفاق الاستثماري بهدف زيادة النمو للقطاعات الاقتصادية.

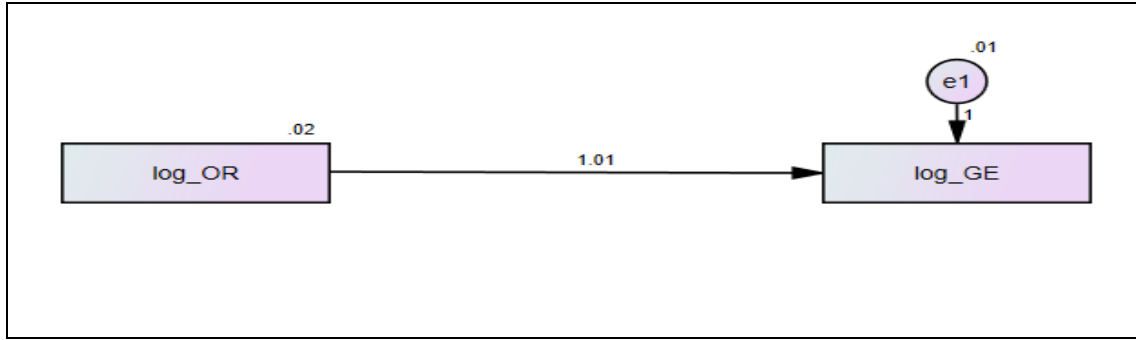
جدول (٢) جدول تحليل التباين للأنموذج القياسي الاول / بعد اخذ اللوغاريتم

ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	0.879	0.879	100.291	0.000
Residuals	33	0.289	0.009		
Total	34	1.169			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ان صيغة الانموذج القياسي الاول بعد تقدير المعلمات هي: $\log(GE_i) = 1.01 \log(OR_i)$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل اثر العلاقة بين OR و GE وكما موضح في الشكل (٨).



شكل (٨) تحليل المسار للانموذج القياسي الاول

ثانيا اختبار الانموذج القياسي الثاني :

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 GE_i + e_i$$

تم اختبار اثر الانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-3) و (C-4). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير الوسيط (الانفاق الحكومي) بلغت (0.486) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي وان قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) اي ان المتغير GE يؤثر معنويا على المتغير BC. كما ان معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (٠,٧٥٨) مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين الايرادات النفطية والانفاق الحكومي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (58%). اضافة الى ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من ان النتائج اعلاه جيدة ومتطابقة مع النظرية الاقتصادية الا انه ايضا يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE) كبيرة جدا حيث بلغت (1.333E+14) وهي قيمة مرفوضة احصائيا، اي ان الانموذج المقترح غير جيد احصائيا ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة ايضا بأخذ اللوغاريتم للبيانات كنوع من المعالجة واختبار قوة الانموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (٢) أن النتائج اصبحت افضل مما قبل اخذ اللوغاريتم حيث يلاحظ ان معلمة الحد الثابت هي معنوية احصائيا لان ان قيمة (Sig.) لاختبار (t) اصغر من (0.05) حيث بلغت (0.000) وان قيمتها هي (-15.132). كما ان قيمة (Sig.) لاختبار معنوية معلمة المتغير GE بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على معنويتها ايضا، وان قيمة المعلمة هي (2.845) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة

طردية بين (GE) و (BC). كما ان قيمة معامل الارتباط البسيط زادت عن ما كانت عليه قبل اخذ اللوغاريتم حيث بلغت (٠,٩٣١) ويعني ايضا وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي لأن الإيرادات النفطية تعد المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الانفاق الحكومي. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما واصبحت حوالي (83%) وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (83%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (17%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الانموذج المقدر.

جدول (٢) المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-15.132	1.730	-8.747	0.000
log_GE	2.845	0.221	12.881	0.000
R = 0.931 R ² = 0.834 Adjusted R ² = 0.829				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

كما يلاحظ من نتائج الجدول (٣) ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم اي ان الانموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE=0.057) وهي قيمة صغيرة جدا وتدل على دقة الانموذج القياسي المقترح بعد اخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، أي ان هناك علاقة وتأثير معنوي بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي، وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي، وخاصة في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية كانخفاض أسعار النفط الذي ينعكس على انخفاض الإيرادات النفطية، وبالتالي يشكل ضغطاً على المصارف التجارية بالاقتراض منها وهو شكل من أشكال الاقتراض الداخلي كمصدر بديل لتمويل الانفاق الحكومي وبقيّة الأنشطة الاقتصادية.

جدول (٣) جدول تحليل التباين للانموذج القياسي الثاني / بعد اخذ اللوغاريتم

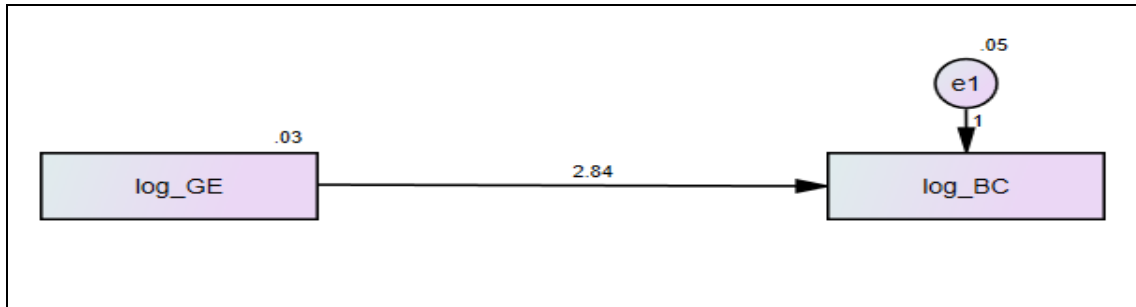
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	9.457	9.457	165.932	0.000
Residuals	33	1.881	0.057		
Total	34	11.338			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ان صيغة الانموذج القياسي الثاني بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -15.132 + 2.845 \log(GE_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل اثر العلاقة بين GE و BCE وكما موضح في الشكل (٩).



شكل (٩) تحليل المسار للانموذج القياسي الثاني

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج (Amos)

ثالثا اختبار الانموذج القياسي الثالث :

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + e_i$$

تم اختبار اثر الايرادات النفطية على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-5) و (C-6). يلاحظ أن قيمة الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل (الايرادات النفطية) بلغت (0.337) وهي قيمة موجبة، مما تشير إلى وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية والائتمان المصرفي وان قيمة (Sig.) لاختبار (t) هي (٠,٠٠٣) وهي اصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم ($H_0: \beta_1=0$) اي ان المتغير OR يؤثر معنويا على المتغير BC. كما ان معامل الارتباط البسيط بلغت قيمته (٠,٤٨٧) مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة بين الايرادات النفطية والائتمان المصرفي. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (24%). اضافة الى ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٣) وهي اصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من ان النتائج اعلاه جيدة، الا انه ايضا يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE) كبيرة جدا حيث بلغت (2.393E+14) وهي قيمة مرفوضة احصائيا، اي ان الانموذج المقترح غير جيد احصائيا ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة ايضا بأخذ اللوغاريتم للبيانات واختبار قوة الانموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (١٨) أن

النتائج أصبحت أفضل مما قبل اخذ اللوغاريتم حيث يلاحظ ان قيمة معلمة الحد الثابت بلغت - (12.052) وهي معنوية احصائيا لان قيمة (Sig) لاختبار (t) اصغر من (0.05) حيث بلغت (0.002). كما ان قيمة (Sig) لاختبار معنوية معلمة المتغير OR بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على معنويتها ايضا، وان قيمة المعلمة هي (2.453) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (OR) و (BC). كما ان قيمة معامل الارتباط البسيط زادت عن ما كانت عليه قبل اخذ اللوغاريتم حيث بلغت (٠,٦٧٧) ويعني ايضا وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما واصبحت حوالي (46%) و (44%) على التوالي. وهذا يعني أن المتغير المستقل (OR) يفسر (44%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (46%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الانموذج المقدر، وقد تكون متغيرات سياسية واقتصادية وادارية لها علاقة وتأثير في الائتمان المصرفي.

جدول (١٠) المؤشرات والتقديرات للانموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-12.052	3.637	-3.313	0.002
log_OR	2.453	0.465	5.279	0.000
R = 0.677 , R ² = 0.458 , Adjusted R ² = 0.441				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

كما يلاحظ من نتائج الجدول (١١) ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم اي ان الانموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE=0.186) وهي قيمة صغيرة جدا وتدل على دقة الانموذج القياسي المقترح بعد اخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

جدول (١١) تحليل التباين للانموذج القياسي الثالث / بعد اخذ اللوغاريتم

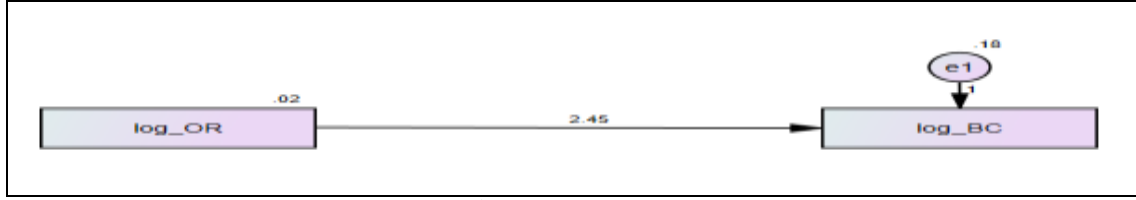
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	5.191	5.191	27.869	0.000
Residuals	33	6.147	0.186		
Total	34	1.338			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

ان صيغة الانموذج القياسي الثالث بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -12.052 + 2.453 \log(OR_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل اثر العلاقة بين OR و BC، وكما موضح في الشكل (١٠).



شكل (١٠) تحليل المسار للانموذج القياسي الثالث

رابعاً : اختبار الانموذج القياسي الرابع :

$$BC_i = \beta_0 + \beta_1 OR_i + \beta_2 GE_i + e_i$$

تم اختبار اثر الايرادات النفطية والانفاق الحكومي على الائتمان المصرفي باستخدام لغة برنامج (R) فكانت النتائج كما موضحة في الملحق في الجدولين (C-7) و (C-8). يلاحظ أن قيمة (Sig.) لاختبار (t) لكل من معلمتي المتغير المستقل (الايرادات النفطية) والمتغير الوسيط (الانفاق الحكومي) هي (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم اي ان المتغيرين OR و GE يؤثران معنوياً على المتغير BC. كما ان معامل الارتباط بلغت قيمته (٠,٨٤٥) مما يعني وجود علاقة طردية قوية. أما قيمة معامل التفسير (R^2) فبلغت قيمته (71%). اضافة الى ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان الانموذج القياسي معنوي ومؤثر. ولكن بالرغم من ان النتائج اعلاه جيدة، الا انه ايضا يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE) كبيرة جدا حيث بلغت (9.273E+13) وهي قيمة مرفوضة احصائياً، اي ان الانموذج المقترح غير جيد احصائياً ولا يمثل العلاقة بين المتغيرات. وعليه فقد ارتأت الباحثة ايضا بأخذ اللوغاريتم للبيانات واختبار قوة الانموذج بالاعتماد على المقاييس والمؤشرات الاحصائية. يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (٢٠) إن النتائج اصبحت افضل مما قبل اخذ اللوغاريتم حيث يلاحظ ان قيمة معلمة الحد الثابت بلغت (-11.764) وهي معنوية احصائياً لان قيمة (Sig.) لاختبار (t) اصغر من (0.05) حيث بلغت (0.000). كما ان قيمة معلمة المتغير المستقل (OR) بلغت (-1.692) وهي قيمة سالبة، مما يعني وجود علاقة عكسية بين (OR) و (BC)، وهي معنوية احصائياً لان قيمة (Sig.) بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05). وهذا يتفق وواقع الاقتصاد العراقي عند زيادة الايرادات النفطية كونها المصدر الرئيس لتمويل الانفاق الحكومي وبقيّة الانشطة الاقتصادية، والذي يؤدي إلى تراجع الدولة

بالافتراض من المصارف لتمويل الأنشطة الاقتصادية. كما يلاحظ ان قيمة معلمة المتغير الوسيط (GE) بلغت (4.106) وهي قيمة موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين (GE) و (BC)، وهي معنوية احصائيا لان قيمة (Sig) بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) ، وهو يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية. كما إن قيمة معامل الارتباط زادت عن ما كانت عليه قبل اخذ اللوغاريتم حيث بلغت (٠,٩٤) ويعني ايضا وجود علاقة طردية قوية. أما قيمة معاملي التفسير والتفسير المصحح فقد زادت قيمتهما واصبحت حوالي (89%) و (88%) على التوالي. وهذا يعني أن المتغيران (OR) و (GE) يفسران (88%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (BC) أما المتبقي (12%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الانموذج المقدر، وقد تكون متغيرات اقتصادية حقيقية أو نقدية (سعر الفائدة، عرض النقد) أو القرارات السياسية أو القرارات الادارية داخل الجهاز المصرفي العراقي.

جدول (١٢) المؤشرات والتقديرات للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم

Coefficients	β	Std. Error	T	Sig.
Constant	-11.764	1.679	-7.008	0.000
log_OR	-1.692	0.431	-3.927	0.000
log_GE	4.106	0.370	11.090	0.000
R = 0.942 R ² = 0.888 Adjusted R ² = 0.881				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

كما يلاحظ من نتائج الجدول (١٣) ان قيمة (Sig.) لاختبار (F) بلغت (٠,٠٠٠) وهي اصغر من (0.05)، لذا يتم رفض فرضية العدم اي ان الانموذج القياسي معنوي. كما يلاحظ ان قيمة متوسط مربعات الاخطاء (MSE=0.04) وهي قيمة صغيرة جدا وتدل على دقة الانموذج القياسي المقترح بعد اخذ اللوغاريتم. وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

جدول (١٣) تحليل التباين للأنموذج القياسي الرابع / بعد اخذ اللوغاريتم

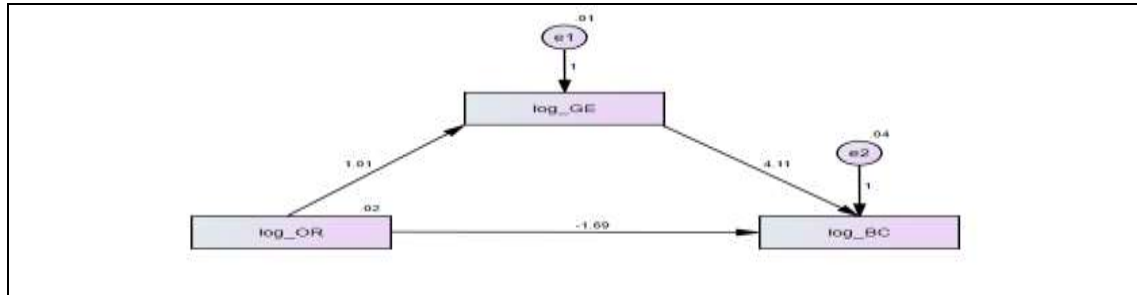
ANOVA Table					
Source	Degree of freedom	Sum of Squares	Mean Square	F	Sig.
Regression	2	10.069	5.035	126.93	0.000
Residuals	32	1.269	0.040		
Total	34	11.338			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام لغة برنامج R

إن صيغة الأنموذج القياسي الرابع بعد تقدير المعلمات هي:

$$\log(BC_i) = -11.764 - 1.692 \log(OR_i) + 4.106 \log(GE_i)$$

ولزيادة التوضيح فقد تم تمثيل اثر كل من المتغيرين OR و GE على المتغير BC، وكما موضح في الشكل (١١).



شكل (١١) تحليل المسار للأنموذج القياسي الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. بينت نتائج اختبار المسار هنالك علاقة وتأثير معنوي ايجابي بين الايرادات النفطية والانفاق الحكومي وهذا يتطابق ومنهج النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.
٢. بينت نتائج اختبار المسار هنالك علاقة وتأثير معنوي ايجابي بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي وهذا يتطابق ومنهج النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي.
٣. بينت نتائج اختبار الايرادات النفطية (المتغير المستقل) والانفاق الحكومي (المتغير الوسيط) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الائتمان المصرفي)، وفي ظل اختبارات (R^2 ، r ، F) التي أوضحت إن النتائج كانت جيدة ولها تأثير معنوي في الائتمان المصرفي. وهو يتطابق وواقع الاقتصاد العراقي. كون الايرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الانفاق الحكومي، وفي حال تراجعها سيؤدي إلى توجه الدولة الى الاقتراض من المصارف كمصدر بديل لتمويل انفاقها الجاري (رواتب الموظفين، نفقات شبكة الحماية الاجتماعية، دفع التعويضات....ألخ) الذي يشكل أكثر من (٨٠ %) من مجموع الانفاق الحكومي.

ثانياً : التوصيات :

١. العمل على تنويع الاقتصاد العراقي من أجل الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على قطاع النفط الخام إلى اقتصاد ذات ركائز قوية يقوم على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى الزراعية والصناعية والخدمية. من أجل تجنب التقلبات الاقتصادية الحاصلة في أسواق النفط العالمية. وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن تلك التقلبات.

٢. الاستفادة من الإيرادات النفطية واستثمارها وادخارها للاستفادة منها في لمواجهة الظروف المستقبلية غير المتوقعة.

٣. ترشيد الانفاق الحكومي عبر برنامج حكومي يتضمن زيادة الانفاق الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو في الاقتصاد العراقي، والتقليل من الانفاق الجاري وغير الضروري لتجنب الاسراف والتبذير.

المصادر

١. أحمد ابراهيمي العلي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث، بغداد، ٢٠١٨.

٢. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، ٢٠٠٩.

٣. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

٤. عزت فتاوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

٥. غسان محمود ابراهيم، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، محاضرات في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٦.

٦. يحيى غني النجار وامل شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.

1) Greta Keliuotyte, Fiscal Sustainability and its impact on financial stability in Lithuania other new member states of the European union, ekono mika, vol, 94 (2), 2015 .

٢) برنامج التحليل الاحصائي، Eviews 12.

٣) برنامج التحليل الاحصائي Amos

٤) برنامج لغة R.